

الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة

ومصير النظام الرأسمالي

عمر خضيرات⁽¹⁾

تعاني الرأسمالية اليوم أخطر الأزمات التي عاشتها منذ ولادتها في أواخر القرن السابع عشر، وقد تعرّض هذا النظام لانتقادات من كبار قياداته الذين حاولوا إصلاح الاختلالات الكبيرة التي أصابته، ولكن دون جدوى. فقد تعمقت أزمة النظام الرأسمالي، وأصبحت ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وأخرى مالية. فالعالم اليوم أصبح يواجه أزمة مالية خطيرة مصدرها قلب النظام الرأسمالي نفسه، وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وتكمن أهمية هذا البحث في رؤية أن الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة للنظام الرأسمالي هي الأكبر منذ أزمة الكساد الكبيرة عام 1929م. وأنّ هذه الأزمة ضربت الاقتصاد الأمريكي، الذي يشكل 40% من الاقتصاد العالمي. كما أنها تعد حلقة جديدة في سلسلة الأزمات التي يمر بها النظام الاقتصادي الرأسمالي على فترات متفاوتة، نظرًا لطبيعة تكوينه، وآليات أدائه. وهو ما يتطلب وضع هذه الأزمة تحت المجهر والتحليل، لتشخيصها، وتحديد أسبابها، وتتبع آثارها وتداعياتها، ومعرفة إلى متى ستستمر، وهل سينجح النظام الرأسمالي في إنقاذ نفسه، أم أن الأزمة ستقوده

(1) دكتورة في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي الدولي من جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة. البريد الإلكتروني: omarkhoudirat@yahoo.com.

إلى الانهيار، وتمهد لإمكانية ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد يحل بدلاً للنظام الرأسمالي؟ وسيركز هذا البحث على الفترة الزمنية التي تفجرت فيها الأزمة في منتصف عام 2008م، مع أن بوادر هذه الأزمة بدأت عام 2001م.

أولاً: الارتباط بين الاقتصاد العيني والمالي وعلاقة ذلك بالأزمة

يتعلق الاقتصاد العيني (الحقيقي) بالأصول التي تتمثل في كل الموارد الحقيقية، التي تشبع الحاجات بصورة مباشرة، كالسلع الاستهلاكية، أو بصورة غير مباشرة، كالسلع الاستثمارية. وإذا كان الاقتصاد العيني يمثل القيمة الحقيقية للاقتصاد، وأساس حياة البشر، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن الاقتصاد العيني لا بد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل المتعلقة بالأصول العينية، وتيسر التعاون المشترك⁽²⁾. وقد أخذت الأدوات المالية عبر الزمن مراحل وتطورات حتى وصلت إلى أهمها وأشهرها في العصر الحديث وهي الأسهم، والسندات، والنقود.

ليس للأصول المالية قيمة في حد ذاتها، إنما تعبر عن قيمة ما ترمز إليه وما تعكسه من الاقتصاد العيني، كما أنها تولد دخولاً بذاتها، وإنما من توليد الأصول العينية للدخول⁽³⁾. وإذا كان تطور الأصول المالية بدأ بظهور النقود، إلا أن البشرية اكتشفت -أيضاً- أن الكفاءة الاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم المبادلات ولم يعد قاصراً على عدد محدود من الأفراد أو القطاعات، فالقابلية للتداول ترفع القيمة الاقتصادية للموارد.

من هنا ظهرت أهمية أن تكون الأصول المالية -التي تمثل الملكية (الأسهم) والأصول المالية التي تمثل الدائنية (السندات)- قابلة للتداول. وقد تطورت أشكال

(2) المنسي، رضا. "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، عن الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، ص4.

(3) المنسي، رضا. "الاقتصاد المالي - الاقتصاد العيني، إشكالية العلاقة"، مجلة الرسالة، جامعة الملك سعود، ع966، 2009م، ص17.

الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، وتطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات⁽⁴⁾. ومع اكتسابها الخاصية القابلة للتداول أصبحت هذه الأصول أشبه بحقوق عامة على الاقتصاد القومي. وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة على انتشار الشركات وتوسّعها، وتداول ملكيتها، وزيادة قدرتها على الاستدانة. ولكن الأمر لم يقتصر على ظهور هذه الأصول المالية الجديدة، بل ساعد على انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها، وأدى تمتعها بثقة الجمهور إلى زيادة تداول هذه الأصول بين الجمهور. فمن ناحية ظهرت الأسواق المالية التي تُتداول فيها هذه الأصول المالية، وهو ما أعطى المتعاملين درجة من "الثقة" في سلامة هذه الأصول المالية المتداولة فيها، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة حين تتدخل في عمليات التمويل، فإنها تحل مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور، محل مديونية عملائها.

فالاقتصاد المالي يتكون من أدوات، في شكل رموز من حقوق ملكية أو دائنية أو غير ذلك من الالتزامات على أصول الاقتصاد العيني من موارد طبيعية أو بشرية، ومؤسسات مالية تتعامل بهذه الرموز، بالإصدار والتداول والتقييم والترويج. وهكذا فالحديث عن الاقتصاد المالي هو حديث عن رموز (أصول مالية)، ومؤسسات تتعامل بهذه الرموز⁽⁵⁾.

1 - إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني

يمكن وصف العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني بأمرين:

- وجود أسباب في بنية الاقتصاد العالمي أدت إلى انفصام الاقتصاد المالي عن الاقتصاد العيني.

(4) المنسي، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، مرجع سابق، ص 3.

(5) البلاوي، حازم. "الأزمة المالية العالمية: محاولة لفهم"، جريدة المصري اليوم، 2008/10/4م.

- وجود عيوب هيكلية في الاقتصاد المالي أدت إلى استحداث إشكاليات ظهرت في العلاقة بين الاقتصاديين.

وإذا كان من سبب عام يوضح سبب هذا الانفصام، فإنه يتمثل في عبارة واحدة هي: "اختلال التوازن الذي قادت إليه الليبرالية الجديدة خلال ربع قرن من هيمنتها على صانعي القرار العالمي"⁽⁶⁾. ويمكن تفصيل هذا السبب العام في الأسباب الآتية:

أ - فقدان التوازن بين الحكومات والأسواق

إن سياسة (كفّ اليد) التي أطلقتها سياسة (رونالد ريغان) عام 1980م لم تقف عند حد تخليص الدولة من حمولتها الزائدة، كما زعم، بل أفقدتها دورين أساسيين من أدوارها: دور الضامن الأخير لعمليات الاستثمار والإنتاج عند اضطراب البيئة الاقتصادية الكلية، ودور الموجّه لحركة رأس المال، والمراقب لأداء الأسواق. إن نهاية هذين الدورين زاد من حدة الانفصام بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، فبات هذا الأخير يمتلك قدرة دفع خاصة به، لا تمت بصلة إلى تمويل عمليات إنتاج السلع والخدمات، كما هو مفترض، إلى حدّ باتت معه تحركات رأس المال في العالم تساوي أكثر من مائة ضعف القيمة الإجمالية لحركة التجارة الدولية والاستثمارات المباشرة، التي لا تتجاوز 13 تريليون دولار سنوياً⁽⁷⁾.

ب - تركّز الثروة في دول الشمال

أدت آليات الاقتصاد العالمي إلى فقدان التوازن بين تركّز الثروة في دول الشمال، وتركّز الإنتاج في دول الجنوب. فللبحث عن عمالة رخيصة ومدرّبة في ثمانينيات القرن الماضي، بدأ النظام الرأسمالي يعيد نشر الصناعات التقليدية جنوباً،

(6) المنسي، رضا. "مصير الليبرالية الجديدة"، مجلة الرسالة، جامعة الملك سعود، ع958، نوفمبر 2008م، ص17.

(7) فضل الله، عبدالحليم. "الجذور الاجتماعية لأزمة السوق العالمية"، عالم التجارة، ع12، ديسمبر 2008م، ص36.

وقد أصبح رأس المال في البلدان الصناعية أمام خيارين، الأول: انتقاله للاستثمار في الجنوب، والثاني: بحثه عن استثمارات بديلة في موطنه في الشمال. وترتب على ذلك توجيه معظم رأس المال الذي تم استثماره في موطنه نحو المضاربة في الأسواق المالية بعد التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات، وللتكلفة العالية للاستثمار في الاقتصاد العيني في دول الشمال.

ج - انتفاء العدالة في توزيع الدخل

تراوحت نسبة الدخل المخصصة لـ 10% من الأشخاص الأغنى في أمريكا ما بين 40% إلى 50% من مجمل الدخل المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الفترة من 1917-1939م. وطوال الفترة التالية من 1945-1981م التي تميزت بهيمنة الفكر الكنزي، انخفضت هذه النسبة إلى 35% لتعود إلى الارتفاع مجددًا إلى 50% في الفترة التالية. وكان لهذا التفاوت آثار اجتماعية واقتصادية متتابة، منها: أن تمويل النمط الاستهلاكي المفرط لـ 20% الأكثر ثراء في أمريكا بات يتطلب تحويلًا هائلًا للثروات نحوها، ووسائل غير عادية للحصول على التمويل الخارجي بأي طريقة، وهو ما أدى إلى خلق الأدوات المالية الخطرة، وغض الطرف عن تراكم العجز في الحساب الخارجي والميزانية⁽⁸⁾.

وهنا تكمن مشكلة الرأسمالية في اعتقادها بأن الفئات العليا في سلم الدخل قادرة على خلق طلب كاف ومتنوع، وقيادة قاطرة النمو بمفردها. وهذا غير صحيح؛ ففي الوقت الذي تحتكر فيه هذه الفئات الجزء الأكبر من الدخل، نجد أنها تقوم بتشويه عمليات تخصيص الموارد، وتذهب بالاقتصاد العالمي بعيدًا عن الاستثمار في الاقتصاد العيني، والمبالغة في المضاربة في الاقتصاد المالي، وأدى ذلك إلى جعل كل من الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني له حياته الخاصة التي لا تمت بصلة إلى حياة الآخر.

(8) المرجع السابق، ص 36-37.

2 - إشكاليات الاقتصاد المالي المؤثرة في الاقتصاد العيني

لم تنتج إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني عن المتناقضات الكامنة في الاقتصاد الرأسمالي فقط، وإنما نتجت عن عيوب هيكلية في الاقتصاد المالي نفسه، أدت إلى استحداث إشكاليات أخرى برزت على سطح العلاقة بين الاقتصاديين. وتعد الأزمة المالية الحالية أزمة نظام، فمنذ الحرب العالمية الثانية إلى السبعينيات ساد نظام الصرف الثابت، ولكن حدث انفلات في طبع الدولارات، وأعلن ريتشارد نيكسون سنة 1971م عن فك الارتباط بنظام الصرف الثابت، معلناً بدء عصر اقتصاد مالي جديد. وبقرار سياسي ذاتي أصبحت أمريكا تقرر طباعة الدولارات التي زادت كميتها منذ عام 1971م إلى عام 2000م بمعدل 2000%. وجاءت العولمة لتعمق من البعد الإيديولوجي للأزمة، فقد كانت الولايات المتحدة تعيش على تدفقات مالية خارجية تصل إلى ثلاثة مليارات دولار يومياً، تأتي من الصين والخليج ودول أخرى، وهو ما يجعلها تعاني خلافاً هيكلياً؛ إذ إنّ اقتصادها يعيش طفيلياً على الاقتصاديات الأخرى، وهو ما جعلها أكثر بلد مدين في العالم⁽⁹⁾. وبتفصيل الأزمة الإيديولوجية في النظام المالي العالمي التي أدت إلى استحداث إشكاليات جديدة على سطح العلاقة بين الاقتصاد المالي والعيني، نجد أنها تتمثل في العناصر الآتية⁽¹⁰⁾:

أ - تجاهل اعتبارات الحدود المعقولة للرافعة المالية

هناك نوعان من الأصول المالية:

- أصول تمثل الملكية (أسهم)، ولهذه الأصول، عادة، حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية، وإذا كان يمكن المبالغة بإصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها تزيد عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، إلا أن الأمر يظل محدوداً؛ لأنّه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية.

(9) زلوم، عبد الحي. "الأبعاد الاستراتيجية للأزمة المالية"، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، ع5500، 2008م.

(10) المنسي، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، مرجع سابق، ص5.

- أصول تمثل المديونية التي يكاد لا توجد لها حدود على التوسع فيها. وهذا أصل المشكلة، فقد بلغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول، وهي ليست مديونيات فردية وحسب، وإنما تأخذ شكل مديونيات قابلة للتداول في الأسواق المالية، ومن ثم فهي أشبه بالمديونيات العامة، ولذلك فهي جزء من الثروة المالية.

من هنا استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، فالمدين لذلك يجب أن يملك حدًا أدنى من الثروة حتى يستدين، وبخاصة من المؤسسات المالية، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية. ولذلك حددت اتفاقية (بازل) للرقابة على البنوك فرض حدود التوسع في الإقراض، من ثم الاقتراض للبنوك، على أن لا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لها. فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محدودة مما يملكه من رأس مال واحتياطي، وهذا ما يعرف بالرافعة المالية. ومع أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في أمريكا لا تخضع لرقابة البنك المركزي، ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها. وتمثل الزيادة الكبيرة في الاقتراض مزيدًا من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث للأزمة العقارية.

إن سبب توسع المؤسسات المالية في الاقتراض والإقراض هو الجشع، والرغبة في تحقيق الأرباح السريعة، فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني مزيدًا من الأرباح لهذه المؤسسات. أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهتم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك التي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل، التي يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة. ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها، ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك. وهكذا أدى الاهتمام بالربح في

المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة، وأصبحت الأصول العينية، كسند وضمان الإقراض والاقتراض، حدثاً من التاريخ. ويُعدُّ هذا أحد الإشكاليات التي ظهرت حديثاً على سطح العلاقة بين الاقتصاد المالي والعيني بفعل عيوب هيكلية في الاقتصاد المالي⁽¹¹⁾.

ب - المشتقات المالية

لا يرجع التوسع في الإقراض فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود المعقولة للرافعة المالية، وإنما نجم عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية بوصفها وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض؛ إذ يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد، وقد بدأت هذه الظاهرة بما يسمى "التوريق"⁽¹²⁾. فقد سعت المؤسسات المالية الأمريكية إلى تحويل المديونيات الخاصة بالمقترضين إلى مديونيات عامة، ومن ثم المتاجرة بها من خلال تحويلها إلى سندات.

وقد استخدم التوريق في سندات الرهن العقاري؛ إذ اشتق من دين واحد عدد كبير من السندات (المشتقات)، حتى إذا عجز المدين الأصلي (المقترض) عن السداد انهارت جميع هذه المشتقات. ولما عجز قطاع عريض من المقترضين عن السداد انهارت كثير من المؤسسات المالية، فظهرت الأزمة وانتشرت كبقعة الزيت بين المؤسسات العالمية. ولا تقتصر "المشتقات" المالية على هذه الصورة من التوريق "المتعدد"، بل إنها أخذت صوراً أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع المستقبل. فالتعامل المالي لا يقتصر على التعامل في أصول عينية موجودة بالفعل، بل قد ينصرف إلى أصول محتملة سوف توجد في المستقبل، فهناك التصرفات الآجلة. وقد لا يقتصر الأمر على بيع حقوق مستقبلية وشرائها وحسب، بل تشمل -أيضاً- خيارات تستخدم،

(11) المرجع السابق، ص6.

(12) المرجع السابق، ص6.

أو لا تستخدم، وفقاً لرغبة أحد الطرفين. ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية زاد عدد المدينين، ومن ثمَّ زاد حجم المخاطر إذا عجز قطاع منهم عن السداد⁽¹³⁾.

هناك كمٌّ ضخم من المشتقات الاستثمارية القائمة في الأسواق، تختلف التقديرات حول قيمتها الإجمالية، ومنها المشتقات عالية الخطورة المعروفة بمبادلات الديون التي تقدر بنحو 60 تريليون دولار⁽¹⁴⁾. وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي عام 2008م إلى أن الخسائر التي تكبدها معظم البنوك جراء أزمة الرهون العقارية تقدر بمبلغ 945 مليار دولار.

ج - عدم توزيع القطاع المالي للمخاطر

تركز الإقراض على قطاع أو قطاعات قليلة، وأثر ذلك في زيادة المخاطر. وقد تولدت الأزمة الأخيرة نتيجة لما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية. وقد بدأت الأزمة بما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة؛ لأنها رهونات من الدرجة الثانية، ومن ثمَّ كان تعرضها للمخاطر بدرجة أكبر عندما انخفضت قيمة العقارات⁽¹⁵⁾.

ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض، بل استخدمت "المشتقات المالية" لتوليد مصادر جديدة للتمويل، ومن ثمَّ للتوسع في الإقراض، ويحدث ذلك عندما يتجمع لدى البنوك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، وعندها تلجأ إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق مالية جديدة تقتض بها بضمان هذه المحفظة، وهكذا تستمر العملية في موجة بعد موجة. وقد أدى تركُّز الإقراض في قطاع واحد هو العقارات إلى زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تفهم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

(13) الببلاوي، حازم. الأزمة المالية العالمية، جريدة المصري اليومي، 2008/10/4م.

(14) مجلة الاقتصاد والأعمال، ع347، نوفمبر، 2008م، ص45.

(15) المنسي، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، مرجع سابق، ص8.

د- نقص الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة أو انعدامها

تقوم البنوك المركزية بالرقابة الدقيقة على أعمال البنوك التجارية، وقد ضعفت هذه الرقابة أو انعدمت لدى مؤسسات مالية أخرى، مثل بنوك الاستثمار، وسماسرة الرهون العقارية على المنتجات المالية الجديدة كالمشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية. وقد هدد ذلك أحد أهم أركان الاقتصاد المالي، وهو "الثقة"؛ إذ أصبحت الأمور أكثر خطورة، فحيثما فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد، فالعملاء لا يفقدون ثقتهم بالمؤسسات المالية نتيجة أخطاء في طريقة العمل بقدر ما يفقدون هذه الثقة إذا علموا أنه لا يوجد من يراقب حقوقهم أو يضمنها، سواءً من البنوك المركزية أو الحكومات تجاه نزوات المؤسسات المالية أو تعثرها.

ومع فقدان الثقة يقل الشراء، ويكثر البيع، وتنخفض أسعار الأصول المالية، وندخل في دوامة من الانخفاضات المتتالية، ومن ثمّ مزيد من الانهيار المالي. ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية تتعامل مع بعضها بعضاً. ولذلك فإنّ أيّ مشكلة تصيب إحداها تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي (العولمة). وهكذا تتكاثف اعتبارات انعدام الثقة مع اعتبارات العولمة في تضخيم أثر الانهيار المالي. وبهذا ممثّل انعدام الثقة المحصلة النهائية لآليات عمل النظام المالي، وهو ما حدث. وقد أدى هذا الانهيار إلى توقف القلب الذي يضخ السيولة في شرايين الاقتصاد العيني، الذي يمثل جسد الاقتصاد فأحاله جسداً هامداً.

3 - درجة تأثير الأزمة في أهم جوانب الاقتصاد العيني

سجلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بحسب تقرير المنظمة لعام 2008م، نمواً في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.1% في عام 2008م. ودخلت ألمانيا مرحلة الركود أوّل مرة منذ خمس سنوات في الربع الثالث من عام

2008م⁽¹⁶⁾. وأعلن يوم 2009/1/23 رسمياً دخول بريطانيا حالة الركود الاقتصادي التي تعد الأولى لها منذ عام 1991م بعد ما سجل الاقتصاد البريطاني انكماشاً حاداً نهاية عام 2008م. وأشارت تقارير صادرة عن دائرة الإحصاء الوطني في بريطانيا إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا انخفض بنسبة 5.1% خلال الربع الأخير من عام 2008م بعدما كان انخفض بنسبة 0.6% في الربع الذي سبق⁽¹⁷⁾. وأشارت التقارير ذاتها إلى أن انخفاض النمو خلال الربعين الأخيرين من عام 2008م يُعدُّ أكبر انخفاض يسجل في ستة أشهر متتالية منذ عام 1980م. وأشارت التقارير نفسها إلى أن قطاع الصناعة كان المساهم الأكبر في انكماش الاقتصاد بنسبة 1.6% في الربع الثالث قبل أن يسجل انخفاضاً بنسبة 4.6% في الربع الرابع. وذكرت إحصائية رسمية بريطانية أخرى أن الاقتصاد البريطاني تقلص خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر من عام 2008م بانخفاض يعد هو الأكبر من نوعه منذ 18 عاماً، وأظهرت الأرقام أن إنتاج المملكة المتحدة لم يتغير خلال الربع الثاني من عام 2008م، وهو ما أنهى بذلك 63 ربعاً من النمو، امتدت منذ عام 1992م. وأشارت الإحصائية إلى إن الإنتاج المحلي الإجمالي للأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2007 والربع الأول من عام 2008م قد سرع من وتيرة تدهور اقتصاد المملكة المتحدة⁽¹⁸⁾.

وتعرض الاقتصاد الياباني لأكبر انكماش، وذلك منذ فترة أزمة أسواق النفط في عام 1974م ليسجل خلال الربع الأخير من عام 2008م تراجعاً بمعدل سنوي بلغ 7.12%. ويعكس الانكماش الملحوظ أجواء الركود الراهنة في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، التي أدت إلى حدوث انخفاضات قياسية لحجم السيارات اليابانية، وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ثالث تراجع ربع سنوي له على التوالي. وتشير البيانات الحكومية اليابانية إلى حدوث هبوط

(16) مجلة عالم التجارة، ع12، ديسمبر 2008، ص53.

(17) المنسي، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، مرجع سابق، ص10.

(18) <http://www.moheet.com/show-news.aspx?nid=203586@pg=1>

غير مسبوق لحركة الصادرات، التي انخفضت خلال الربع الأخير من عام 2008م بحوالي 9.13% مقارنة بالأرقام المسجلة في الربع الثاني من العام نفسه⁽¹⁹⁾.

وأكد صندوق النقد الدولي في أوائل شهر فبراير 2009 أنَّ اقتصادات الدول المتقدمة دخلت بالفعل مرحلة "الكساد"، في الوقت الذي قد تتزايد فيه الأزمة المالية، إلا إذا تم إصلاح النظام المصرفي. وأشار الصندوق إلى أن خطط التحفيز الاقتصادي بمفردها لن تنجح في انتشال الاقتصاد العالمي من الركود ما لم تصاحبها إجراءات لإعادة الثقة للنظام المصرفي⁽²⁰⁾.

وقد امتد وقع الأزمة ليطال الاقتصادات الناشئة حديثة التصنيع، كالهند والصين والدول الآسيوية، وكذلك الدول النامية جميعها، فالدول الصناعية هي السوق الأساسية لإنتاج الاقتصاديات الناشئة والنامية، سواء الإنتاج الصناعي أو المواد الأولية، ولذلك ستتأثر الدول النامية سلباً وبخاصة بالانخفاض في أسعار السلع الأولية، والوسيلة الذي سيتسارع كلما تراجعت نسبة النمو العالمي⁽²¹⁾.

ثانياً: مستقبل النظام الرأسمالي ومصيره

1 - أبعاد الأزمة

بدأت هذه الأزمة كأنها أزمة مالية، بعد أن كانت أزمة رهون عقارية، لكنها بعد ذلك انتقلت، كما كان متوقعاً، إلى أزمة مالية اقتصادية أصابت القطاع الاقتصادي العيني في العمق، وأدخلت اقتصاديات العالم في نفق الركود. إن تاريخ النظام الرأسمالي حافل بأزمات مختلفة الأشكال والأسباب والأبعاد والنتائج، ولكن هذه الأزمة تختلف عن سواها من حيث الامتداد والعمق والتداعيات، نلتمس ذلك من خلال أبعادها الثلاثة⁽²²⁾:

(19) <http://www.moheet.com/show-news.aspx?nid=223018>

(20) <http://www.moheet.com/show-news.aspx?nid=220523@pg=>

(21) مجلة الاقتصاد والأعمال، مرجع سابق، ص 44.

(22) الحمش، منير. "الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، ع 130، ص 35.

أ- أن الأزمة تتعلق بالاقتصاد الأمريكي ونظامه: تختلف هذه الأزمة جوهرياً عن الأزمات السابقة التي عصفت بأسواق المال في العقدين الأخيرين من القرن الماضي. يميز الأزمات السابقة أنها نشبت بعيداً عن الاقتصاد الأمريكي، وكانت الإدارة الأمريكية تقوم بجهد مهم من أجل احتوائها، والحد من انتشارها، ومن تحوّلها إلى أزمة عالمية يصعب السيطرة عليها. أمّا الأزمة الراهنة فقد نشأت واستفحلت في مركز الرأسمالية العالمية، في الولايات المتحدة، ثم انتقلت إلى مختلف أنحاء العالم.

ب- كون الاقتصاد الأمريكي الأقوى والأكبر عالمياً.

ج- في ضوء البعدين السابقين فإن هذه الأزمة هي أزمة في النظام الرأسمالي الاحتكاري، في تطوره والتزامه بإيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهو يجعل من الضروري طرح السؤال الكبير حول مصير هذا النظام.

2 - تشخيص الأزمة الراهنة وبيان مراحلها

مرت الأزمة الراهنة التي انطلقت من (وول ستريت) بالمراحل الآتية⁽²³⁾:

أ - التمويل العقاري: تم اللجوء إلى التوسع بالإقراض العقاري على نحو تجاوزت فيه المصارف أصول التسليف وشروطه، وبخاصّة في ما يتعلق بدخل المقترض وقدرته على السداد، معتمدة في ذلك على أنّ قيمة العقار المؤمّن عليه كفيلةً بضمان القرض، وخصوصاً مع تصاعد القيم العقارية، وهو ما نجم عنه الإفراط في منح القروض العقارية.

ب - تضخم حجم التمويل: قامت المصارف (مباشرة أو عن طريق مؤسسات متخصصة) بتجميع القروض العقارية ضمن محافظ، وأصدرت بموجبها سندات مالية ذات ريع مُغرٍ، وعمدت إلى بيع هذه السندات إلى مصارف ومؤسسات أخرى، لتقوم هذه بدورها ببيعها إلى الزبائن، وقام بعضها باستعمال السيولة

(23) المرجع السابق، ص 35-37.

الناجمة عن عمليات بيع هذه السندات لإعادة تمويل قروض عقارية جديدة، فأدى هذا إلى تضخم حجم التمويل.

ج - ظهور بواذر العجز: عمد المصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حفاظاً منه على مستوى التضخم، ومنعاً لارتفاعه، إلى رفع معدل الفائدة، وهو ما أدى إلى زيادة أعباء سداد الديون العقارية على أصحاب الدخل المتوسط والمحدود، وبدأت بواذر التوقف عن الدفع واسترداد الأملاك العقارية. ومن أجل درء مخاطر السندات أصدرت سندات تأمينية مضادة، بحيث تدفع عندما يتعثر دفع القرض العقاري، ومن ثم يتأخر سداد السندات العقارية، فتتهافت المصارف على شرائها. وقد رفعت الأنظمة المصرفية الائتمانية بناء على طلب من المصارف الاستثمارية منذ عام 2004م. وبلغ إجمالي قيمة السندات المتبادلة بين المصارف ما يقارب 60 تريليون دولار. وقد شبه أحد الاقتصاديين الأمريكيين ذلك بأنه أشبه بـ"أسلحة الدمار الشامل".

د- حصول الكوارث: وهذا ما وصلت إليه الأمور؛ إذ بدأت كرة الثلج بالتدحرج، وقد أصابت النتائج الكارثية جميع المتعاملين من الزبائن، أفراداً، ومصارف متخصصة، ومصارف استثمارية، ومؤسسات.

فالمصارف المعفاة من تطبيق الأنظمة الائتمانية قامت بإقراض زبائنها بمبالغ تناهز خمسة أضعاف موجوداتهم، ليتمكنوا من شراء محافظ الأسهم والسندات. وتبعاً لذلك، لم يعد بإمكانها تحصيل قيمة ما أقرضته من أموال، لعدم قدرتها على تحصيل قيمة السندات المستثمرة وبيعها، أما عملاء المصارف فكانت خسارتهم مزدوجة فشملت مبالغ استثماراتهم الأساسية، فضلاً عن تعرضهم للملاحقة لدفع رصيد القروض الممنوحة. وتراكمت الخسائر لدى المصارف لانخفاض قيمة السندات. وبسبب توقف عملائها عن دفع القروض، وبسبب التورط الذي وقعت فيه المصارف، إلى جانب النقص في السيولة، بدأت تمتنع عن تداول السيولة اليومية وتبادل القطع الضروريين لتسيير الاقتصاد العالمي.

ولم يقتصر الأمر على المصارف الأمريكية، ففي ظل العولمة الاقتصادية وحرية حركة الأموال، امتدت الأزمة إلى مصارف أوروبا والخليج العربي، وإلى حيث يوجد رأسمال استثماري. ولم يقتصر انهيار قيمة السندات العقاري على هذه السندات، بل امتد إلى غيرها من السندات والأسهم والأوراق المالية؛ مما أدى إلى انهيار الأسواق المالية في أنحاء العالم كافة. وشمل الانهيار مصارف التمويل الاستهلاكي، وبطاقات الدفع، وبطاقات الائتمان المرتبطة بحالة المستهلك الأمريكي المادية، كما انعكس ذلك على الاستهلاك في أوروبا وغيرها من بلدان العالم.

والأهم من ذلك كله، انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع العيني؛ أي إلى القطاع الاقتصادي الحقيقي، وهو ما أوحى بدخول الاقتصاد العالمي إلى نفق الركود، وما يمكن أن ينجم عنه من آثار اقتصادية واجتماعية تُلحق الضرر بمعيشة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في بلدان العالم الثالث.

3 - السياسات الاقتصادية الأمريكية ودورها في توليد الأزمة

تمثل السياسات الاقتصادية الأمريكية التي قادت الأزمة جوهر إيديولوجية "الليبرالية الاقتصادية الجديدة"، فالإيديولوجية الليبرالية تعبر عن التطور الموضوعي في بنية الرأسمالية الأمريكية، التي حمل لواءها ثلاثة تيارات هي⁽²⁴⁾:

أ- التيار الاقتصادي: يعبر عنه اليمين المحافظ الذي يهدف إلى إعادة الرأسمالية الأمريكية إلى مايدعوه بـ "وضعها النقي" الذي كانت عليه قبل أن تعكره أنظمة فترة "العهد الجديد ومشاريع البيروقراطية وتدخل الدولة.

ب- التيار السياسي: يضم "المحافظين الجدد" الذين يعملون على إعادة صياغة العالم وفق نظام عالمي جديد، يكرّس الهيمنة الأمريكية على العالم، بحيث

(24) أبو مصلح، "أميركا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، ع130، 2008م، ص45-47.

تبقى الولايات المتحدة قادرة على الدفاع عن هذا النظام إلى الأبد.

ج- التيار الاجتماعي: يضم تيار اليمين المسيحي الذي كان يطمح إلى سنّ قوانين وتشريعات جديدة، تضمن بقاء المجتمع الأمريكي مجتمعاً مسيحياً لا يسمح بالممارسات الفردية التي تهدد تماسك الأسرة، وتضعف من سيطرة الكنيسة.

واستطاع هذا التحالف بين التيارات الثلاثة بسط نفوذه وسيطرته على المؤسسات الدولية، فأصبح البنك الدولي يتصرف بوصفه ذراعاً للبيت الأبيض، وأصبح صندوق النقد الدولي ذراعاً لوزارة الخزانة الأمريكية. ومن تلاقي الأطراف الثلاثة، ولد فيما بعد ما يدعى بـ "إجماع واشنطن"، أو "توافق واشنطن" الذي يتضمن (وصفة) التحول نحو اقتصاد السوق. واتبع الجمهوريون برئاسة (ريغان) -حال انتقال السلطة إليهم في بداية الثمانينيات، من خلال برامج الليبرالية الاقتصادية الجديدة- السياسات الاقتصادية المناسبة للإيديولوجية الليبرالية، التي تمحورت أساساً في توجيهين أساسيين⁽²⁵⁾:

أ - الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية.

ب - تخفيض الإنفاق العام، وانسحاب الدولة من التدخل في الشأن الاقتصادي، وتخفيض الجوانب الاجتماعية من وظائف الدولة، وصولاً إلى ما يدعى بحكومة الحد الأدنى، أو الحكومة الصغيرة.

واستوجب ذلك اتخاذ إجراءات محددة تمثلت في: إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط سوق المال، وخصخصة المرافق العامة، وتحويل السلع إلى سلع خاصة، وتبني العقيدة العسكرية لحروب الصدمة والرعب.

وتضافرت هذه العوامل الثلاثة في إطار سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، في إحداث تغيير شامل في الاقتصاد والمجتمع الأمريكيين. وقد نجم عنها انتشار

(25) الحمش، الأزمة العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص 21.

واسع للمغامرات الاقتصادية والعسكرية، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وكانت المرحلة بكاملها منذ مطلع الثمانينيات مرحلة أزمات متوالية. وقد خاضت الإدارة الأمريكية حربها الطويلة ضد ما يسمى بالإرهاب بعد أحداث 11/ سبتمبر بالأسلوب ذاته الذي اتبعته صناديق المال الأمريكية بعد تحريرها من القيود، التي كانت تنظم نشاطها قبل الثمانينيات من القرن الماضي. فقد تصرفت هذه الصناديق بوصفها المرجع المالي الوحيد في العالم تمامًا، وأخذت المؤسسات المالية الأمريكية على عاتقها خلق السيولة، وإصدار سندات وبوالص الائتمان التي تعتمد على أموال الآخرين، وكذلك عمدت إدارة بوش إلى شنّ حروبها الطويلة ضد الإرهاب، وضد أفغانستان والعراق، اعتمادًا على الإقراض من الخارج، وليس بتمويل من دافعي الضرائب⁽²⁶⁾.

4 - أزمة النظام الرأسمالي الاحتكاري الليبرالي

لا بُدَّ من الإشارة إلى أن النظام الرأسمالي في البلدان المختلفة ليس مُوحَّدَ القسمات، وليس مُوحَّدًا من حيث الشكل والمضمون. والأصل في ذلك كله النموذج الاقتصادي الرأسمالي الذي وضع ملامحه (آدم سميث) وأعطى فيه لقوى السوق الدور الأساسي في تحقيق التوافق بين العرض والطلب، وبين الأجور والأرباح، وبين الأجور والأسعار، وكان (سميث) يأمل من خلال هذا النموذج تحقيق المنافسة الكاملة التي توقعها سميث من أن السوق قادر على تحقيقها، بحيث إن تأمين مصلحة المجتمع مرهون بفعل قانون المنافسة. إلا أنَّ الممارسات العلمية في السوق قادت إلى غير ما توقع (سميث)، فقد أدت إلى بروز حالات من الاضطراب والأزمات من خلال ما دعي بالدورات الاقتصادية، التي كانت تعصف بالاقتصاد، وتؤدي إلى البطالة والركود، فتزداد حدة الفوارق الطبقة بين فئة مالكة احتكارية محدودة العدد، وفئة فقيرة كثيرة العدد.

(26) العناني، خليل. "العرب وأمريكا بين النموذج ونقيضه"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ع136، 2008م، ص59-61.

في معرض بحثه عن الأزمات في مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، وما حوّل الركود في عام 1930م إلى كارثة حقيقية غير متوقعة، توصل (باترا) إلى أن تمركز الثروات الذي لم يسبق له مثيل قد وصل إلى ذروته في عام 1929م، وأن نسبة تمركز الثروات قد ارتفعت مرة أخرى في الثمانينيات، وقاربت بلوغ الدرجات الخطرة التي كانت عليها في العشرينيات⁽²⁷⁾. لقد نظر (باترا) إلى الأزمة الاقتصادية على أنها حصيلة الاتجاهات المنتظمة لتوزيع الثروات التي ترمي إلى جعلها متمركزة في أيدي قليلة، وعندما يحصل ذلك يبدأ الطلب بالانخفاض التدريجي بالنسبة إلى العرض، ويبدأ اتجاه الدورة الاقتصادية طويلة الأمد إلى الهبوط. ويعتقد (باترا) أن الدورات الاقتصادية ليست أمراً لا مناص منه، بل يمكن ضبطها والسيطرة عليها عن طريق اتباع سياسات اجتماعية خاصة تهدف إلى الحد من تمركز الثروات⁽²⁸⁾.

ويرى أمين أن النظام الرأسمالي الحالي ليس نظاماً اقتصادياً سوقياً، بل هو رأسمالية، وتجمّعات احتكارية مالية؛ إذ يلاحظ التصاعد الهائل في المبادلات المالية على حساب الاقتصاد الحقيقي. ففي حين كانت المبادلات المالية مخصصة أساساً لتغطية العمليات التي يرفضها الإنتاج والتجارة الداخلية والعالمية، أصبحت هذا المبادلات تفوق حجم الاقتصاد العيني عشرات المرات، وهو ما يشير إلى تعاظم دور الاحتكارات المالية، فكان لابد من أن تنفجر الفقاعة بانفجار مالي، ترسم خلفه أزمة الاقتصاد الحقيقي⁽²⁹⁾.

وتتطّلح السياسات الاقتصادية والمالية، بخلفيتها الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بدورٍ أساسيٍّ في تعميق الأزمة، بوصفها سياسات تَمَّتْ صياغتها أصلاً للمحافظة على مصالح الاحتكارات المالية التي عززتها تلك السياسات، وهو ما

(27) رافي، باترا. الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينيات، ترجمة: عدنان شومان، دمشق: مؤسسة الصالحاني للنشر، 1993، ص24.

(28) المرجع السابق، ص24.

(29) أمين، سمير. "الانهيار المالي، أزمة نظام، (ملف)"، جريدة الأخبار المصرية، 2009/1/6.

أدى إلى شلل النمو الاقتصادي، وشلل في البنية الإنتاجية. وجاءت الحلول في الولايات المتحدة وغيرها من المراكز الرأسمالية لتؤكد نفوذ الاحتكارات المالية التي تعمل على المحافظة على النظام القائم وتداعياتها، وتُعمّق حالة الركود التي ستتسبب في تراجع مداخيل الأفراد من ذوي الدخل المحدود، وترفع من نسب البطالة، وتزيد من الهشاشة الاجتماعية، وتُعمّق الفقر داخل الرأسمالية وفي بلدان الجنوب.

والسلطات السياسية في دول المركز الرأسمالية لا تملك أي مشروع في مواجهة الأزمة سوى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، كأزمة بنوية هيكلية تتعلق بالنظام؛ إذ راحت تتخذ من الإجراءات ما يسمح بضخ المزيد من السيولة في الأسواق المالية، في محاولة لإنقاذ المؤسسات المالية: المصارف وصناديق النمو، ومن ثمّ كبار المستثمرين من تداعيات الأزمة، والإفلاس. ولا يشير ذلك إلا إلى تهديّة الأسواق، وإعادة الثقة إلى النظام ومؤسساته، بانتظار أزمة أخرى ستكون أقسى وأسوأ. والولايات المتحدة هي المسؤولة عن الأزمة الراهنة، بسبب سياساتها المالية والاقتصادية. وبالتزاماتها الإيديولوجية تجاه الليبرالية الاقتصادية الجديدة، شجعت المراكز الرأسمالية الأخرى في أوروبا واليابان، وحتى في الصين وغيرها، على الانضواء تحت سقف المعالجات السطحية عن طريق تقديم ما دعت به حوافز تنشيط الاقتصاد العيني المتمثلة في صناعة السيارات عن طريق ضخ الأموال الطائلة في أقدية النظام الرأسمالي الاحتكاري.

5 - مصير النظام الرأسمالي

تميزت الرأسمالية المعاصرة بقدراتها على التكيف والتجديد، وذلك من حيث: "إدراكها لموضوعية القوانين الاقتصادية للرأسمالية، وأخذ فعلها في الحسبان، ومن ثم اكتسبت هذه الرأسمالية قدرة على البقاء". ومن هنا يمكن أن نفهم كيف صاغ (كينز) نظريته العامة مستنداً إلى هذه الحقيقة، فأعطى

بذلك النظام الرأسمالي دفعًا جديدًا، سمح ببناء نظام رأسمالي متطور، تراعى فيه مقتضيات المصالحة التاريخية بين رأس المال والعمل، في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومع ظهور أزمة (الركود التضخمي) التي تعرض لها النظام الرأسمالي العالمي، برز النقاش حول الحلول الممكنة لهذه الأزمة التي عجزت (الكينزية) عن مواجهتها، فاندفعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى تقديم الحلول بعد أن اتهمت "تدخل الدولة" بأنه سبب الأزمة.

ومع تتابع الأزمات المالية في الاقتصاد الرأسمالي في الثمانينيات وما بعدها، حصل تطوران هامان أثرًا في النظام الرأسمالي، هما⁽³⁰⁾: التطور التكنولوجي المهم، والانتقال إلى "الرأسمالية المعلوماتية، وتنامي دور الشركات بعد الاتجاه الذي حكم تطورها على طريقة العملاقة، وتخفي الحدود السياسية، وتعزيز مرحلة الرأسمالية الاحتكارية. وطرح هذا التطور مع تزايد حدة الأزمات مسألة النظام الرأسمالي ومستقبله.

وقد كان (كينز) الذي يُعدُّ "سيناريست" الانهيار الرأسمالي، متشائمًا فيما يتعلق بمستقبل الرأسمالية، ويأتي هذا التشاؤم من خلال فهمه لآليات السوق التي تؤدي فيها التوقعات دورًا أساسيًا. وإذا كان (كينز) قد نظر إلى الاشتراكية نظرة شك في إمكانياتها، فقد وجد في "تشارك" الاستثمار وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الوسيلة الوحيدة لضمان ما يقرب من العمالة الكاملة. لقد أراد الحل لأزمة عام 1929م، وفي ذلك إنقاذ للنظام الرأسمالي، وليس انقلابًا عليه.

إن النظام الرأسمالي يتعرض إلى أزمة مالية-اقتصادية بنوية حادة، وهي أخطر من أزمة "الكساد العظيم" في ثلاثينيات القرن الماضي، وقد جاءت الإدارة الأمريكية الجديدة مع تفاقم الأزمة، ورفعت شعار التغيير في مواجهة سياسات إدارة (بوش) وممارساتها التي قادت إلى الأزمة الراهنة، التي تعبر عن فشل النموذج

(30) عبد الخالق، جودة. "الأزمة المالية العالمية.. أزمة نظام لا أزمة سياسات"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ع175، 2009م، ص118.

الأمريكي من جهة، وسقوط مصداقية الولايات المتحدة من جهة ثانية. ويرى الليبرالي (فوكاياما) أن استعادة الولايات المتحدة لعافيتها يتوقف على قدرتها على القيام بتغييرات أساسية، هي⁽³¹⁾: التخلي عن مبادئ عهد (ريغان) المتعلقة بالضرائب والقوانين التنظيمية، وإعادة بناء القطاعات الأمريكية التي لا تحظى بتمويل كافٍ، وتفتقر إلى الخبرات المهنية. ورقابة صارمة على المؤسسات المالية، وتقديم معونة أفضل للعمال.

وعلى صعيد الإجراءات الحكومية، اتخذت مجموعة إجراءات، كان من بينها: "الاستحواذ"، أو "شراء أسهم" كبريات المؤسسات المالية والمصارف التي أصابها دمار في محاولة لإنقاذ المؤسسات، وفي الوقت ذاته حض بلدان الاقتصادات الناشطة والبلدان النفطية على المساعدة في تدارك الأزمة، ولكن مع تأكيد المحافظة على أسس النظام الرأسمالي. "إن صورة الرأسمالية والنظام الرأسمالي في العالم ما تزال جيدة... حتى بعد الأزمة الراهنة، لا يوجد بديل من الرأسمالية"⁽³²⁾.

وبعد أن تَعَيَّن إقرار خطة (أوباما) في مجلس الشيوخ، كتب رئيس الولايات المتحدة الجديد في صحيفة (واشنطن بوست) بتاريخ 5 شباط/فبراير 2009م مقالاً يشرح فيه رؤيته للتغيير الاقتصادي: "هذه الخطة هي أكثر من وصفة للإنفاق قصير المدى، إنها استراتيجية لنمو الولايات المتحدة على المدى الطويل، وتوفير فرصة للاستثمار في قطاعات مثل: الطاقة المتجددة، والصحة، والتعليم. وهي استراتيجية ستطبق بمعايير شفافة ومحاسبية لم تُشهد من قبل". ويقول: "... أشعر بمدى أهمية إقرار خطة الإنقاذ الاقتصادي في الكونغرس، بفضلها سنستطيع الإنقاذ، أو خلق 3 ملايين وظيفة جديدة خلال العامين المقبلين، وتأمين تخفيضات ضريبية لـ 95% من العمال الأمريكيين، وإطلاق شرارة الإنفاق الرأسمالي والاستهلاكي، واتخاذ خطوات بهدف تقويته في السنوات المقبلة".

(31) فوكوياما، فرانسيس. "نهاية التاريخ"، مجلة نيوزويك، 14/ أكتوبر 2008م.

(32) الحمش، الأزمة العالمية الراهنة، مرجع سابق. ص33.

وفي الجانب الآخر من الأطلسي، بدأت الشكوك مبكرة حول إمكانية تجاوز الأزمة في الاتحاد الأوروبي؛ إذ عبر عن ذلك (ساركوزي)، الرئيس الفرنسي، فقد سبق أن قال -في بداية ظهور الأزمة على السطح- إن حال الاضطراب الاقتصادي الذي أثارته أزمة أسواق يدل على أن نظام العولمة يقترب من نهايته مع أفول الرأسمالية التي فرضت منطقها على الاقتصاد بأسره، وساهمت في انحراف مساره. إن فكرة القوة المطلقة للأسواق، ومنع تقييدها بأي قواعد أو بأي تدخل سياسي كانت فكرة مجنونة، وفكرة أن السوق -دائمًا- على حق كانت -أيضًا- فكرة مجنونة. من المؤكد أن النظام الرأسمالي قد تعرض لأزمة بنيوية حادة، وفي العمق، وستكون هذا الأزمة خطيرة النتائج، ليس لآثارها الاقتصادية البحتة فحسب، وإنما أيضًا لآثارها السياسية والاجتماعية.

6 - مستقبل النظام الاقتصادي العالمي

تولدت عن الحرب العالمية الثانية حالة عالمية جديدة، تميزت بسيادة نظام القطبية الثنائية، الذي صُنع باللون الرمادي للحرب الباردة. لكنَّ سباق التسلح والصراع الصامت بين القطبين، وأوضاع الاتحاد السوفيتي الداخلية، والتطورات العالمية الأخرى، أدت إلى نهاية الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي، وتراجع دوره، وصعود الولايات المتحدة، وسيادة نظام القطبية الأحادية. وتم تصوير ذلك كله على أنه انتصار لليبرالية الاقتصادية الجديدة، وترويج للرأسمالية العالمية، وللقيم الديمقراطية، ومبادئ حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، واتُّخذ ذلك ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة.

وقد رافق ذلك تحولات مهمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؛ إذ تأسست آليات اقتصادية جديدة، أهم ملامحها: بروز الشركات العملاقة متعددة الجنسية، وتسارع اندماج هذه الشركات، وقيام التكتلات التجارية والاقتصادية (أبرزها الوحدة الاقتصادية الأوروبية)، واتساع سيطرة المؤسسات الدولية

(صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) على حركة التجارة العالمية، وعلى حركة رأس المال والأعمال على الساحة الدولية، عبر تأكيد مقولات الليبرالية الاقتصادية الجديدة. وعلى التوازي كانت هناك ثورة علمية تكنولوجية هائلة، وبخاصة في مجال المعلوماتية والهندسة الوراثية، وهو ما فتح آفاق تطورات علمية لانهاية لها على صعيد الثقافة والمعرفة.

وبامتلاك الولايات المتحدة ناصية التكنولوجيا العالمية واحتكارها، وبفضل قوتها الاقتصادية والعسكرية، تمكنت من احتكار القرار العالمي، والسيطرة في المحافل الدولية (وخصوصاً مجلس الأمن)، واستخدام المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) لفرض جدول أعمال اقتصادي جوهره الليبرالية الاقتصادية الجديدة من خلال نظام عالمي، أهم ملامحه العولمة الاقتصادية والمالية.

وكما أظهرت الأزمة الراهنة ضرورة إعادة النظر في النظام الرأسمالي الاحتكاري، وسياساته الاقتصادية والمالية، فإن الضرورة تبدو ملحة لإعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي العالمي؛ إذ تتصاعد الدعوات من مختلف الأطراف إلى إحداث تغيير في أسس هذا النظام، انطلاقاً من إلغاء الهيمنة الأمريكية. ويرى منظرو الرأسمالية الاحتكارية العالمية، وعلى رأسهم المحافظون الجدد، ومراكز دراساتهم، أن "ما نعيشه الآن ليس إلا فجر العصر الأمريكي، وأن الولايات المتحدة ستسيطر على العالم، أقله خلال المئة سنة المقبلة". وانطلاقاً من المعطيات الرقمية حول الاقتصاد الأمريكي، وقوته وقدرته على امتصاص الأزمة يرى (فريدمان) أن سبب قوة أمريكا في قوتها العسكرية، فهي تسيطر كلياً على قارة لا يمكن اختراقها بغزو أو احتلال، ويطغى جيشها على جميع جيوش جيرانها، وتسيطر على جميع محيطات العالم بحيث لا تستطيع أي قوة عسكرية أن تتحرك دون علمها، وتسيطر على النظام التجاري العالمي، وهذا لم يحصل في العالم من قبل.

ويرى (فريدمان) أن ما عزز قوة أمريكا هو أن الدول التي تخوض حروباً

تحتاج إلى وقت لتفريق من آثارها، أما أمريكا فخاضت حروباً وانتعشت بفضلها، وسيطرتها تحققت في الحربين العالميتين، ثم في انهيار الاتحاد السوفيتي، وستستمر -على الأقل- قرناً، ستدور أحداثه حولها، وسيكون "تاريخه تاريخها"، ليس لأنها قوية فحسب، "بل لأن ثقافتها ستخترق العالم، وتحدده، فالثقافة الأمريكية -على حدّثتها- تحدد طريقة تفكير العالم وعيشه". إن الناظر في وقائع سير الأزمة الراهنة لا يتفق مع ما ذهب إليه (فريدمان)؛ ففي داخل الولايات المتحدة، ثمة أمور عدّة سوف تفرض التغير الذي رفعت شعاره الإدارة الأمريكية الجديدة.

ثالثاً: الرؤية الإسلامية للأزمة العالمية المعاصرة

إن أهم ما يميز النظام الاقتصادي الإسلامي توفّره على مجموعة من القواعد التي تضمن الأمن والاستقرار في المعاملات، وتقلل من نسب تعرضها للمخاطر مقارنة بالقواعد التي يقوم عليها النظام الرأسمالي. ويعود هذا لقيام النظام الاقتصادي الإسلامي على قيم أخلاقية وتضامنية تحرّم الاحتيال والغش والمقامرة والتغريب والاحتكار، بالإضافة إلى العمل بقاعدة المشاركة في الربح والخسارة في أثناء القيام بعمليات البيع والشراء، وهي قاعدة تحكمها الضوابط الشرعية⁽³³⁾. كذلك يحرم الإسلام العمليات التجارية الوهمية، والتوريق (بيع الدين بالدين)، بالإضافة إلى توفيره سلسلة من القواعد التيسيرية التي تمنع إجبار المدين بالوفاء القهري⁽³⁴⁾.

من ناحية أخرى، تحتكم الفلسفة الاقتصادية الإسلامية إلى ضوابط وأحكام شرعية تستند في مرجعيتها إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، تشمل

(33) شحاته، حسين. أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، الرياض: سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات، 2008م، ص 9-12.

(34) الشبيل، سيف، والمراشدة، ماجد. "الأزمة المالية العالمية في ميزان النظرية الاقتصادية والقانونية الإسلامية"، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية عن مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، جامعة اليرموك، 2010م، ص 761.

مجموعة الأهداف والمبادئ العامة التي تحافظ على مقومات العمل المصرفي الإسلامي، وصيانة خصائصه، وضمان قدرته على المنافسة في أسواق الأعمال المصرفية التقليدية⁽³⁵⁾. وتكمن الفلسفة الاقتصادية الإسلامية في الأعمال المصرفية في عدم التعامل بالفائدة، وذلك بجعل النقود وسيلة للتبادل، ومخزناً للقيمة، وأداة للوفاء، وليست سلعة للبيع والشراء⁽³⁶⁾، والأخذ بمبدأ الإنابة أو التفويض بين البنك والمستثمر من خلال قبول الودائع، وتقاسم الأرباح بين الطرفين، ويقوم البنك بموجب تفويض من صاحب الوديعة باستثمار أموال الوديعة مدة زمنية محددة، وفقاً لمبدأ تقاسم الأرباح والخسائر وشروط العقد⁽³⁷⁾.

إضافة لما تقدم، تقوم نظرية الأعمال المصرفية الإسلامية على العديد من المبادئ من أهمها: فكرة المشاركة في المخاطرة، وخصوصاً أن طبيعة الأعمال المصرفية لا يمكن التنبؤ بها؛ لأنها -في أغلبها- تتم في المستقبل، ومن ثمّ هناك نوع من المجازفة التي تتطلب هذه النظرية ضرورة تقاسم أرباحها، وذلك بناء على النسبة المحددة في الاتفاق⁽³⁸⁾. وتهدف هذه النظرية إلى عدم حبس المال أو منع تداوله، ومن ثمّ ضرورة إدارته وتنميته وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية؛ لما فيه فائدة الفرد والمجتمع معاً⁽³⁹⁾، والتعامل مع مفهوم المال على أنه وسيلة، وليس غاية، وذلك تبعاً لنظرية الاستخلاف⁽⁴⁰⁾.

وتهدف النظرية المصرفية الإسلامية إلى تحميل البنوك الإسلامية مسؤولية

(35) أبو غدة، عبد الستار. "المصرفية الإسلامية، خصائصها وآلياتها وتطويرها"، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، 2006م، ص 3-4.

(36) المرجع السابق، ص 4.

(37) صبري، نضال. البنوك الإسلامية أصولها الإدارية والمحاسبية، (د.م.): مركز التوثيق والأبحاث، 1986م.

(38) إقبال، منور. التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، (د.م.): البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2001م، ص 6.

(39) الخماش، لنا. البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، (د.م.): (د.ن.)، (د.ت.)، ص 14.

(40) أبو غدة، المصرفية الإسلامية، خصائصها وآلياتها وتطويرها، مرجع سابق، ص 6.

اجتماعية، تتمثل في خدمة جمع أموال الزكاة، وتقديم القروض الحسنة، والإسهام في المشروعات التعليمية والصحية والبيئية والأعمال التعاونية الخيرية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وإلغاء ثقافة الاحتكار والجشع والطمع⁽⁴¹⁾، بالإضافة إلى تحقيق وظائفها الاقتصادية التي تُسهم في مجابهة البطالة، والتخلص من التضخم، ودفع عملية التنمية الشاملة في المجتمعات، وذلك من خلال ممارسة الأنشطة التجارية والمالية بناء على أسس الشريعة الإسلامية الصحيحة والسليمة⁽⁴²⁾.

لقد أدت الأزمة المالية الحالية إلى إعادة النظر في أهلية النظام المصرفي التقليدي، وضرورة التحول إلى فكرة التمويل الإسلامي. وفي هذا السياق أوردت بعض التقارير أن البنوك الإسلامية استطاعت فرض نفسها على الساحة الاقتصادية الدولية رغم الأزمة المالية الحالية⁽⁴³⁾.

إن أهم ما يميز التمويل الإسلامي تحريمه للربا، وهو ما منع القطاعات المصرفية الإسلامية من الدخول في سوق الرهانات العقارية الذي يُعدُّ من الأسباب المباشرة في الأزمة الحالية، وإفلاس معظم المؤسسات المالية الغربية. إن المبدأ الأساسي للتمويل الإسلامي منع الفائدة، وتتطلب مشروعية النشاط، بالإضافة إلى المربحة والإجارة والمضاربة، "تحالف رأس المال والعمل" وهي مبادئ أساسية تقوم عليها عملية التمويل الإسلامية.

مما تقدم يتوقع أن يكون هناك إقبالٌ كبيرٌ على تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي في الدول الغربية خلال العام القادم، وذلك لما لهذا النظام من فائدة في ضبط النظام المالي العالمي، وقدرته على استنساخ المال من المال، والقدرة على

(41) الهتي، عبد الرزاق. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار أسامة، 1998م، ص 427.

(42) الخماش، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، مرجع سابق، ص 14-17.

(43) تقرير اقتصادي صادر عن مجلة بنك آسيا، التمويل الإسلامي يحقق ازدهاراً رغم الأزمة المالية، ورد على موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية www.cibifi.org.

ابتكار المنتجات المالية، ومن ثم إمكانية تحول المصارف الغربية إلى استخدام نظام المشاركة في المخاطر والأرباح، والاستفادة من مزايا هذا النظام في عدم التوسع في العمليات الإقراضية، لضمان عدم الدخول في أزمة ائتمانية جديدة.

الخاتمة

خلص البحث إلى التأثير الكبير للأزمة على جوانب الاقتصاد العيني المختلفة، وهو ما يعطي انطباعاً عاماً عن تأثير الأزمة على معظم اقتصاديات دول العالم. ويتأكد هذا الانطباع من المؤشرات الإجمالية عن الاقتصاد العالمي، التي أكدت دخوله في مرحلة الركود. ويبيّن البحث وجود توازٍ كمّي بين إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، وبين حالة الاقتصاد العيني، بحيث أدت حدة هذه الإشكاليات إلى تفاقم الحالة السلبية للاقتصاد العيني، والعكس صحيح. وأظهر البحث اختلاف قطاعات الاقتصاد العيني في درجة تأثرها السلبي بتداعيات الأزمة، واختلاف التقديرات بخصوص مدى فعالية خطط الإنقاذ التي اتخذتها بعض الدول.

وخلص البحث إلى أن العالم اليوم أمام معطيات جديدة، تتمثل في تزايد التعامل بالمشتقات بوساطة مؤسسات عملاقة ومركّبة، وفي أسواق غير منتظمة بصورة متنامية، تتضمن رافعة مالية كبيرة جداً، وهو ما يعني أن هناك "كيانات" ضخمة أصبحت قادرة على خلق سيولة، وأن هذه السيولة تتم بمعدلات لا يمكن التهوين من شأنها، أو الاستهانة بها، وهذا يؤدي إلى تعاظم احتمالات وقوع الأزمات المالية التي يعجز النظام المالي العالمي بآليته التقليدية عن مواجهتها. وهذا يعني أن هذا النظام أصبح يعاني عيوباً بنيوية تفرز بدورها الأزمات المالية.

ويبيّن هذا البحث أن الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة هي الإفراز المعاصر لهذا النظام، الذي يعكس بدوره العيوب الهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي، وللرأسمالية الاحتكارية الملتزمة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة التي تشكل

جوهر النظام الاقتصادي العالمي. وقد برهنت الأزمة أن تعظيم قدرة الأسواق، والرفع من شأن كفاءتها أمرٌ مبالغ فيه، فحرية السوق لن تقود إلى المنافسة الكاملة، وإنما إلى احتكار، وقد أعاد ذلك طرح مستقبل النظام الرأسمالي على بساط البحث.

وخلص البحث إلى أن تحرير الاقتصاد، وتزايد نفوذ الشركات الاحتكارية، وتزايد دور الأسواق المالية، وسيطرة سلوك "اقتصاد الكازينو"، أصبح يشكل خطراً جسيماً على حركة الاقتصاد عموماً في الدول المتقدمة، مثلما أصبح يهدد عملية التنمية في البلدان النامية. وقد أظهرت الأزمة المعاصرة ضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، الذي أفضى إلى العولمة المالية المتوحشة.

أما بخصوص الرؤية الإسلامية للأزمة، فقد خلص البحث إلى أن التعامل بالفائدة، وبيع الديون بالديون، والاستثمار المالي الورقي الرمزي هي أساس الأزمة المالية العالمية، وإن كانت أزمة الرهن العقاري هي الشرارة التي فجرت الأزمة. وكذلك فإن التدخل الحكومي ووجود الدولة في الاقتصاد أصبح عنصراً ضرورياً. فضلاً عن ذلك، فإن أدوات الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية قد تعد من أفضل الأساليب لتجنب الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية إن أحسن استخدامها.

ويمكن استخلاص عدد من التوصيات، من أهمها:

- 1 - ربط النشاط المالي بالقطاع الحقيقي من الاقتصاد.
- 2 - إخضاع جميع العمليات والأنشطة المالية للمراقبة، مع العمل على التنفيذ الفعّال، والمستمر للقوانين والمعايير المحلية والدولية.
- 3 - الدعوة إلى إعادة النظر في ترتيبات النظام الاقتصادي والمالي العالمي، على ألا يكون مرتبطاً بالاقتصاد الأمريكي والدولار.
- 4 - إعادة النظر في النظام الاقتصادي والمالي القائم فكراً وممارسة.

- 5 - إصدار قوانين تمنع المعاملات القائمة على الغرر والجهالة والمقامرات والمضاربات، وعمليات المشتقات المالية الوهمية، وعمليات جدولة الديون والتوريق وفق نظام الفائدة الربوية.
- 6 - تطبيق قواعد ومفاهيم وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامية القائمة على البيوع والمشاركة.
- 7 - وجوب الاستفادة من النظرية الإسلامية وأنظمة التمويل التي تتوافر عليها في إدارة الأموال واستثمارها.
- 8 - وجوب حث المراكز التعليمية والبحثية في العالم الإسلامي على العمل على تعميم التجربة الإسلامية في العمل المصرفي، وبخاصة لدى مفكري العالم الغربي.